الإحكام البالغ لقواعد الإعراب دليلا قويّا على هذا التدليس .[1]

ولئن لم يتبّن أغلب الباحثين قول أنيس إلاّ أنّهم شككوا في مطابقة المنوال النحوي القديم لمادّته من خلال تبنّي فرضيّتين:

- ضرورة الفصل بين المباحث المنطقيّة والفلسفيّة والمباحث اللّغويّة.
- القول بتأثّر النحو العربي بالفلسفة والمنطق.

وفي هذا الإطار يتنزّل نقد نظريّة العامل.

بدأ هذا النقد إبراهيم مصطفى عندما قال: «أساس كلّ بحثهم [النحاة العرب] أن الإعراب أثرٌ يجلبه العامل فكلّ حركة من حركاته وكلّ علامة من علاماته إنّما تجيء تبعا لعامل في الجملة - إن لم يكن مذكورا ملفوظا فهو مقدّر ملحوظ... ودوّنوا للعامل شروطا وأحكاما هي عندهم فلسفة النحو وسرّ العربيّة... والنحاة في سبيلهم هذا متأثّرون كلّ التأثّر بالفلسفة الكلاميّة الّتي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقرّرة لديهم» .[2]

واقتفى أثره أغلب ناقدي التراث بعده حتّى وإن لم يكن غرضهم ضمّ علم المعاني إلى علم النحو. فإنْ عدّلوا شيئا من أقواله لم يزد ذلك في الأغلب على نسبة تأثّر النحو العربي إلى المنطق أو الفلسفة عامّة لا إلى الفلسفة الكلاميّة.

لذلك استقرّ عند كثير من اللّغويين المعاصرين أن تخليص النحو العربي من نظام العوامل هو تخليص له من منهج غير لغوي. نجد هذا القول الصريح كما يمكن أن نتوقّع عند مهدي المخزومي حيث يقول : «إن إصلاح منهج الدراسة النحويّة لن يتمّ إلاّ إذا خلّصنا الدرس النحوي ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل وهو منهج الفلسفة الّذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل»[3]. لكنّه قول

---

1 المرجع السابق ص 216

2 إبراهيم مصطفى إحياء النحو ص 23 - 31

3 م. مخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه (المقدمة) ص 14